

هبة



يساوي: 1056000*85% = 897 ألفاً و600 ل.ل.
أما المحسومات التقاعدية التي تقطع من راتب ذلك الموظف، فلو جرى توظيفها أو وضعت على الأقل في أي مصرف أو صندوق، أو لو دُيئت للدولة كما تستدين عادة لمدة 40 سنة، شرط عدم المس بها طوال تلك المدة، فإن الفائدة التي ستعطي لها لن تقل عن 12%، وبذلك فإن هذه المحسومات ستبلغ بعد 40 سنة: 396 مليوناً و922 ألفاً و118 ليرة لبنانية.

ته

فاستغرب الحملة الإعلامية المركزة من الهيئات الاقتصادية على التحرك وكيفية تسخير وسائل الإعلام لعرقلة. وقال المجلس إن التخويف بانتهاء الليرة إذا أقرت السلسلة كاملة، هو نوع من التهديد بارتكاب جريمة، وبالتالي واجب النيابات العامة أن تتحرك للتحقيق بمضمون تصريحات المصرفيين وأركان الهيئات الاقتصادية وبعض الوزراء والنواب. وطلب المجتمعون من اللجنة النيابية «دراسة السلسلة بسرعة وجدية وضرورة إقرارها حسب الاتفاقات السابقة مع اللجنة الوزارية ووفقاً لمذكرة هيئة التنسيق، مع التشديد على سحب البنود المسماة إصلاحية والتي تنال من حقوق مكتسبة حصل عليها الأساتذة».

وطالبوا بخطة إصلاحية قوامها تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتفعيل دور التفطيش وإبعاد المحسوبيات السياسية عن الشؤون التربوية.

هذا المبلغ إذا ما وضع في أي مصرف فلن يعطي فائدة أقل من 7%، وبذلك فإن فائدته الشهرية ستبلغ مليونين و315 ألف ليرة لبنانية، أي مرة ونصف المعاش الشهري التقاعدي الذي تعطيه الدولة لذلك الموظف. هذا لا يعني أنه ليست هناك حالات شاذة يُنتظر من المتقاعدين في القطاع العام أن يكونوا على استعداد لمناقشتها وضبطها وتصويبها من أجل حماية نظام التقاعد نفسه، ومنها ما يحصل على مستوى استغلال المعاش التقاعدي الذي ينتقل إلى الزوجة والأولاد بعد وفاة المتقاعد، إذ إن هناك على سبيل المثال حالات طلاق «صورية» تحدث في صفوف نساء بعض النواب والموظفين الكبار ويناتهن بغية الاستفادة من رواتب آبائهن المتقاعدين في القطاع العام. إلى ذلك، إن الزيادات التي طرأت أخيراً على رواتب المتقاعدين القضاة في السلسلة الجديدة جعلت بعض المعاشات التقاعدية خيالية. ومن المناذج أن ابنة أحد القضاة المتوفى منذ عام 1947 تتقاضى راتب والدها الذي تجاوز 7 ملايين و345 ألف ليرة، إضافة إلى المعاش العائلي الذي يبلغ 33 ألف ليرة.

على كل حال، يمكن المتقاعدين أن يشكلوا قوة ضغط، وخصوصاً أنه غالباً ما يستعان بهم بعد التقاعد في الدراسات والاستشارات، ويكونون قريبين من صنع القرار السياسي. فهل سيفعلون؟

لا يبدو حالياً أن هناك نية للتصعيد الميداني، أو هذا على الأقل ما أوحاه لـ«الأخبار» رئيس هيئة التنسيق المشتركة لجمعيات المتقاعدين في القطاع العام اللواء عثمان عثمان عندما قال: «لسنا من دعاة الإضراب والتظاهرات، بل نعتمد وسائل الإقناع بوضع الواقع والحقائق أمام المسؤولين والرأي العام». عثمان كان يتحدث على هامش لقاء صحفي لمكونات الهيئة، وهي: المجلس الوطني لقدامى موظفي الدولة، رابطة قدامى القضاة، منتدى سفراء لبنان، ورابطة قدامى القوات المسلحة. ولا يبدو أيضاً أن هناك استعداداً لدى هؤلاء للانخراط في حراك هيئة التنسيق النقابية كما دعاهم في اللقاء النقابي محمد قاسم، علماً بأن رابطة المتقاعدين في التعليم الثانوي هي جزء من هذه الهيئة.

عثمان شرح حقيقة المعاش التقاعدي، نافياً تأثيره على اقتصاد الدولة ما دام يدفع من أموال المتقاعدين وأن الدولة تستفيد من وضع المحسومات التقاعدية في خزانتها وتخزينها مبالغ تتجاوز مئات الملايين من الليرات اللبنانية. وبينما حدد اللواء المتقاعد المطالب من دون إعلان خطة تحرك عملية، تدخل القاضي المتقاعد عبد الله الحاج، فاقترح تأليف لجنة مصغرة لمراجعة من لديهم الحل والربط تماماً كما فعل القضاة المتقاعدون يوم أقرت السلسلة الأخيرة.

أما المطالب التي طرحتها هيئة التنسيق المشتركة للمتقاعدين، فهي:

- 1 - المساواة في الرواتب والمعاشات التقاعدية بين العسكريين وبين من يماثلهم من المدنيين.
- 2 - رفع معاشات التقاعد من 85% من آخر راتب قبل الإحالة على التقاعد إلى 100% أسوة بمعظم بلدان العالم، والعربية منها.
- 3 - وفي انتظار صدور الصندوق الخاص بالتقاعد، تُنشأ لجنة خاصة دائمة تكون مهمتها درس أي أمر يتعلق بالتقاعد وبالمحسومات التقاعدية، وخصوصاً بأي تعديل لقانون التقاعد تُؤلف برئاسة وزير المال ومن موظفين في القطاع العام العسكري والإداري، وخصوصاً من ممثلين للمتقاعدين.

تقرير

3 أيام صاخبة في الشارع

فجأة، امتلأت روزنامة التحركات المطلوبة في الشارع بين 28 و30 نيسان الجاري، موعد استكمال جلسة انتخاب رئيس الجمهورية ونهاية مهلة الـ15 يوماً التي أعطيت للجنة النيابية - الحكومية لاقتراح صيغة جديدة لسلسلة الرواتب ومصادر تمويلها والإجراءات الإدارية المربوطة بها. فيما تقول مصادر اللجنة إن عملها لم يكتمل بعد، وإنها لم تجتمع إلا مرة واحدة بصورة رسمية وبغياب عدد من أعضائها.

وبدلاً من الالتفاف حول هيئة التنسيق النقابية التي بادرت أولاً للدعوة إلى إضراب عام وتظاهرة عند الحادية عشرة من قبل ظهر الثلاثاء في 29 نيسان الجاري من مصرف لبنان إلى مجلس النواب، مروراً بغرفة التجارة والصناعة وجمعية المصارف، وذلك كامتداد طبيعي لسلسلة تحركاتها في الشارع المستمرة منذ عامين ونصف عام، ظهرت دعوتان للتحرك من خارج السياق، إذ قررت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان تنفيذ تظاهرة سيارة مركزية عند العاشرة والنصف من قبل ظهر الاثنين في 28 نيسان من مستديرة الكولا إلى رياض الصلح ومن الدورة إلى رياض الصلح أيضاً. وقرر الإضراب العام في كل لبنان على أن يحدّد موعده لاحقاً، وذلك لإقرار مطالب السائقين العموميين بدعم البنزين وقمع المخالفات ومكافحة مزاحمة السيارات الخصوصية.

وكذلك، قررت قيادة الاتحاد العمالي العام الدعوة إلى إضراب عام واعتصام عند الحادية عشرة من قبل ظهر الأربعاء في 30 نيسان، في ساحة رياض الصلح، أي قبل ساعة من موعد انعقاد جلسة مجلس النواب، وذلك بحجة مواجهة فرض الضرائب الجائرة والإسراع بإقرار قانون التغطية الصحية للمضمونين بعد بلوغ سن التقاعد، فضلاً عن المطالبة بربط قانون الإجراءات وعدم إصداره قبل وضع خطة إسكانية

وطنية شاملة، بما يحقّق الإنصاف للمالك والمستأجر على حدّ سواء. وأعلن الاتحاد العمالي، في بيان له امس، أن نقابات الكهرباء والمياه والريجي والنقل المشترك والبلديات والمرفأ وأوجيرو والاهراءات والضممان الاجتماعي... أعلنت تأييدها للإضراب والمشاركة في الاعتصام. إذ، ثلاثة أيام صاخبة ستشهد ساحة النجمة بين الاثنين والأربعاء. إلا أن المكاتب العمالية لنحو 10 أحزاب دعت، في اجتماع عقده الأول من امس، إلى رفع وتيرة

وزير المال يرفض المشاركة في اللجنة النيابية الحكومية

التنسيق والترابط بينها، وصولاً إلى اعلان «يوم مطلبى» يتوجّ مواقفها المعلنة، «دفاعاً عن حقوق العمال والمعلمين والموظفين، وللحد من طغيان الاضطراب المالي الذي يمنع وصول الحقوق إلى أصحابها، ومن أجل بناء اقتصاد وطني اجتماعي عادل، ينهي حقبة هيمنة أصحاب الثروات على السياسة في لبنان».

هذا الكلام الكبير صدر في بيان وقعه التيار الوطني الحر، حزب الله، حركة أمل، الحزب السوري القومي الاجتماعي، رابطة الشغيلة، الحزب الديموقراطي اللبناني، حزب البعث، جمعية المشاريع الخيرية، وتيار المردة. وقالت المكاتب العمالية لهذه الأحزاب، إنها «تأسف على اليوم التشريعي الأسود الذي شهدته قاعة المجلس النيابي في 15 نيسان، وتم فيه انقراض الاضطراب المالي على حقوق المعلمين والموظفين».

وشددت على ضرورة إقرار سلسلة الرتب والرواتب كما يطالب بها مستحوقها، ودون تحميل المواطن أية ضرائب جديدة تثقل كاهله بذريعة تمويل هذه السلسلة. ورفضت رفضاً مطلقاً في هذا السياق أي زيادة على الضريبة على القيمة المضافة، وأكدت وقوفها إلى جانب الاتحاد العمالي العام في رفضه الزيادة على القيمة المضافة وإلى جانب أي تحرك قطاعي مطلبى، ولا سيما تحرك السائقين العموميين والمزارعين.

في هذا الوقت، واصلت جمعية المصارف ضغوطها لمنع زيادة الاقتطاعات الضريبية من ارباح المصارف. والتقى وفد من الجمعية رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون بحضور النائب ألن عون. وقال رئيس الجمعية فرنسوا باسيل: «إن الوفد أكد لعون أن الإصلاح هو الأساس، وهو الذي يطرحه منذ زمن»، متمنياً أن تتوصل اللجنة النيابية إلى الحل المناسب وليس فقط على صعيد الضرائب الاستثنائية على المصارف، التي تعد الأكثر شفافية وأكثر قطاعات تدفع هي وموظفوها ضرائب بالكامل». وأضاف: «نحن طرحنا أفكاراً جديدة بالنسبة إلى الإصلاحات كالضممان الاجتماعي الذي ينفذ، فيما الخدمات الصحية بعد التقاعد ليست موجودة. وهناك مؤشر غلاء معيشة يجب أن يقدم كل سنة وليس التراكم كل 4 سنوات»، مشدداً على أهمية «إيقاف الهدر في الوزارات». وخلص إلى القول: «هل إذا كان القطاع المصرفي ناجحاً يجب أن نحطمه؟»، إلى ذلك، أكدت مصادر معنية لـ«الأخبار» أن اللجنة النيابية - الحكومية لم تنعقد إلا مرة واحدة، ولم ينضم إليها كل الأعضاء، إذ إن رئيس مجلس النواب نبيه بري، ترجم معارضته لهذه اللجنة برفضه الاطلاع على عملها ومتابعتها، في حين أن وزير المال علي حسن خليل، امتنع عن الاجتماع معها شخصياً أو بإفاد أي مندوب عنه من الوزارة. (الأخبار)

تقرير

قطاع النقل البري يدعو للتظاهر

فراس أبو محلل

أعلن اتحاد نقابات قطاع النقل البري من مقر الاتحاد العمالي العام «روزنامة تحركات ديموقراطية سلمية» تستهلها بتظاهرة سيارة مركزية يوم الاثنين القادم (الواقع فيه 28 نيسان)، تنطلق من مستديرة الكولا الساعة الحادية عشر صباحاً باتجاه مستديرة رياض الصلح، مروراً بكورنيش المزرعة ومار الياس والحمراء والصنائع، تنطلق بالتزامن معها تظاهرة من الدورة إلى ساحة رياض الصلح؛ وقرر الاتحاد الإضراب العام في جميع المناطق في موعد يُحدد لاحقاً. طالب الاتحاد بـ«إلغاء بدعة الجدول الجهنمي الأسبوعي لتحديد أسعار المحروقات الذي تعده شركات المحروقات لمصلحتها ولوفرة أرباحها وكما يحلو لها، ويصدر إدارياً عن وزير الطاقة، وباستعادة (الدولة) لقطاع المحروقات وتشغيل المصافي ضمن سياسة نفطية»، وإقرار مشروع القانون المتعلق بالإعفاءات الجمركية ورسوم التسجيل لتجديد أسطول وسائل النقل المشترك. ورأى الاتحاد أن «قطاع النقل البري هو الدافع الأكبر

إلى الضرائب والرسوم، حيث يدفع كل سائق يومياً عشرون ألف ل.ل ضريبة البنزين، إضافة إلى فلتان أسعار قطع الغيار والمواد الغذائية والأدوية وكافة مكونات الضريبة غير المباشرة»، فيما «تشجع السلطة التعدييات وتغيب عن حماية عملهم».

شكا السائقون العموميون «عدم التزام السلطة التنفيذية القوانين والأنظمة والقرارات» الصادرة عنها، و«مماثلة وعدم جدية كافة الحكومات المتعاقبة» في تلبية مطالبهم بـ«الحقوق المزمّنة»، وطالبوا بـ«مكافحة التعدييات من السيارات الخصوصية وذات اللوحات الخضراء التي تعمل بالأجر، والسيارات ذات اللوحات المزورة، والذين يمارسون المهنة دون رخصة سوق عمومية لبنانية»، وبالالتزام السلطة تطبيق قانون السير، وإنزال أشد العقوبات بحق المعتدين، سائلين إن كان يحق لوزير داخلية أن يلغي القانون الذي يمنع غير اللبنانيين من ممارسة مهنتهم عبر إصدار مذكرة. رأى الاتحاد أن «تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 124 بتاريخ 2013/2/27، الذي كلف وزير المالية (السابق محمد الصفدي) بوضع اقتراح» تعويض

السائقين العموميين عن ارتفاع أسعار البنزين بسعر مخفض هو حق، وليس مطلباً، وكذلك «إنهاء حالة الفوضى القائمة» بتنفيذ خطة العمل الموضوعة منذ عام 2009 لإصلاح قطاع النقل العام عبر تنظيمه، وخاصة لجهة تحديد المواقف وإنشائها على مداخل بيروت، لا داخلها. طالب الاتحاد بالتزام تنفيذ الخطة عبر إصدارها بمرسوم، وإعداد ما يلزم من قوانين ومراسيم وقرارات؛ فالنقل العام «حق من حقوق المواطنين على الدولة تأمينه»، وهو يحل مشكلة «زحمة السير الخائفة التي تسبب أضراراً بالغة، من هدر للوقت وتلف للأعصاب وتلوث»، وتكبد المواطنين تكلفة «التنقل بالوسائل الخاصة».

وأعلن الاتحاد دعمه لهيئة التنسيق النقابية في «نضالها لإقرار سلسلة الرتب والرواتب كحق مكتسب، دون تحميل الشعب أية أعباء»، مؤكداً أنه «منخرط بقوة في كل ما ستدعو إليه الحركة النقابية من تحركات، رفضاً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، ورفضاً «لقانون الإجراءات الظالم الذي يشكل كارثة اجتماعية أخطر من سوليدير».